

## المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تثنى التوجيهات الملكية السامية لدعم الأسر محدودة الدخل

المنامة في 9 فبراير 2011

ثمنت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التوجيهات الملكية السامية بتخصيص الاعتمادات المالية لدعم الأسر محدودة الدخل، وزيادة مبالغ الدعم الحكومي للسلع الغذائية الأساسية، وزيادة المبالغ المخصصة للمساعدات الاجتماعية، وما تشكله هذه المبادرات من دعامة أساسية لحقوق واحتياجات المواطنين خاصة في ظل تزايد الأعباء المعيشية والمتطلبات الضرورية.

وأعربت اللجنة في بيان لها عن بالغ تقديرها للتوجيهات الملكية النابعة من عمق إيمان وإدراك جلالته لأهمية الدعم الثابت للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي بما يكفل ويحقق الحياة الكريمة للمواطن والأسرة البحرينية، وهو ما تصدر كأولوية أساسية احد اهم دعائم الرؤية الملكية الثابتة والرامية إلى صون الحقوق ورعايتها، سيما ان تحقيق وإدراك مجتمع ينعم فيه المواطن البحريني بأمن واستقرار اقتصادي ومعيشي يستجيب إلى متطلبات الحياة اليومية، هو جل ما تسعى إليه كافة المشاريع والمبادرات الاقتصادية والاجتماعية، والتي يركز قوامها وجوهرها على الإنسان نفسه اللبنة الأساسية لبناء وتقدم وازدهار الوطن.

من جانبه اكد رئيس لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان السيد علي عبدالله العرادي، على ان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية تحظى بأولوية ضمن استراتيجية المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الهادفة إلى تنمية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وبين السيد العرادي، الى ان اللجنة من خلال ما تتمتع به من خبرات وكفاءات متخصصة متمثلة في كافة أعضائها، ستعمل على تقديم رؤية مستفيضة تشمل كافة الجوانب المتعلقة بتنمية وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.